من الواجب في الفطرة او الزكوة وجب على القابض الاعلام بقدر الواجب وجنسه

الاقوات المعتبرة والاقط واللحم واللبن ولا يجوز المخيض والمصل والسمن

والجبن المنزوع الزبد والحب الممسوس والمبتل والمعيب والدقيق والسويق

والخبز والعجين والمخلوط بالشعير او القصيل او التبن حتى يكون فيه من الواجب

بقدره ويجوز التمر العتيق وان قل قيمة ماله يتغير لونه او طعمه ويتعين غالب

قوت البلد وقت الوجوب ولا يجوز العدول الى الادنى ويجوز الى الاعلى في صلاحية

الاقتيات لان القيمة قاله تغير من البر والارز والشعير وهو خير من التمر والتمر

من الزبيب ويجوز اخراج الغالب لواحد والاشرف لآخر ولا يجوز النقص من الغالب

والنصف من الاشرف لواحد والاعتبار بقوت بلد العبد لا السيد ولو لم يغلب قوت

الاقوات اخرج ما شاء والاشرف اولى واحب ومصرف الفطرة الاصناف الثمانية

ويجب التعميم ان وجدوا ولو اخرج فطرة نفسه وهو محتاج جاز للآخذ منه ان

يرد الماخوذ على المزكي من فطرة نفسه ويسقط الفرض من الطرفين والاولى

ان يعطيه غير ما اخذ منه وهذا اذا لم يكن مستحقا غير ما اخذ وكان وقوا عطاها

الكل

الكل او البعض الحضور اليه الآخذ **فصل** يجب اداء الزكوة بعد الكمال

على الفور اما بنفسه او بوكيله او الصرف الى الامام وهو اولى ان كان عادلا والاول

اولى من الثاني ويجب النية بالقلب ولا يجب التلفظ بها بل يكفي الدفع مع

السكوت ولو دفع بلا نية لم يقع فرضا وان كان ناسيا لها وكيفيتها هو ان قرض

زكوة ماله او قرض صوفة ماله على ملكي او الزكوة ماله او الزكوة المفروضة او الصوفة

المفروضة او الواجبة ولو قال قرض ماله او صوفة ماله لم يكف ويجب على الولي في زكوة

مال الصبي والمجنون وعلى السلطان في زكوة الممتنع وتقومه مقامه نية ولو دفع

الى السلطان طائعا او الى الوكيل فان نوى عند الدفع كفت ولا يحتاج الى نيتهما

عند التفريق ولو تركها الدافع ونوى السلطان او الوكيل لم يكف ولو وكلا وكيلا

بالتفريق والنية جاز ولو نوى عند التعيين عن المال ولم ينو عند الدفع كفت

ولو دفع الى الصبي ليوصل الى فقير معين جاز والى غير معين لم يجز ولو تصدق

بجميع ماله ولم ينو الزكوة لم تسقط واذا علم الامام من رجل انه لا يؤدي

او النذر او الكفارة وجب ان يقول ادفع بنفسك او ادفع الي ولا يجب تعيين

Copyright © King Saud University